ضبطت بحوزتهم منشورات تدعو الى الفوضى خلال زيارة عاشوراء

القبض على ٢٥ مطلوباً في احداث الشعبانية بمدينة كربلاء

كربلاء / الوكالات

القي القبض على ٢٥ مطلوبا أثناء محاولتهم دخول مدينة كربلاء وضبطت بحوزتهم منشورات تدعو إلى الفوضى خلال زيارة عاشوراء، فيما تم نشر أعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات ومئات القناصة في منطقة ما بين الحرمين ضمن خطة أمنية واسعة بدأ تنفيذها الخميس استعدادا لزيارة العاشر من محرم التي تصادف في التاسع عشر من الشهر الجاري.

وقال قائد عمليات كربلاء اللواء رائد شاكر جودت: القينا القبض على ٢٥ مطلوبا للأجهزة الأمنية من الذين اشتركوا في أحداث الزيارة الشعبانية قبل نحو أربعة أشهر والذين هربوا خارج المدينة بعد تلك الأحداث وحاولوا التسلل من مداخل المدينة."

وتابع اللواء جودت"وردتنا معلومات استخباراتية تفيد بقدوم عناصر إلى المدينة لإحداث فوضى وأعمال شغب أثناء زيارة العاشر من محرم الحرام."

وبين"على الفور تم تشكيل قوات خاصة وألقت القبض عليهم في مدخل المدينة الشمالي والجنوبي، وضبطت بحوزتهم منشورات تدعو إلى أعمال شغب وفوضى وتحرض على الأجهزة الأمنية."

في السياق ذاته، ذكر قائد عمليات كربلاء انه تم نشر أعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات وأعداد أخرى من العناصر المجهزة بالقنابل المسيلة للدموع والعصي الكهربائية ومئات القناصة في منطقة ما بين الحرمين خوفا من اندلاع أعمال شغب أثناء زيارة العاشر من محرم.

وقال "بدأنا الخميس بتطبيق خطة أمنية واسعة استعدادا لزيارة العاشر من محرم الحرام ذكرى استشهاد الإمام الحسين، حيث تم نشر أعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات و١٠ آلاف عنصر مجهزين بالقنابل المسيلة للدموع والعصي الكهربائية ومئات القناصة فوق أسطح البنايات في منطقة ما بين الحرمين"

وأضاف" هذا الانتشار المكثف جاء لورود معلومات مكثفة تفيد بمحاولة مجاميع (إرهابية) إلى المدينة تحاول إثارة البلبلة والفوضى أثناء زيارة العاشر من محرم الحرام."وكان جودت قال إن شرطة كربلاء أعدت خطة أمنية لحماية الزوار الذين يفدون إلى كربلاء خلال أيام زيارة عاشوراء، يشارك فيها ٢٠ ألف من قوات كربلاء يدعمهم طيران أمريكي عراقي مشترك.

وأوضح ان "الخطة الأمنية تأتي لحماية مئات الآلاف من الزوار المتوقع وصولهم إلى كربلاء خلال أيام زيارة عاشوراء، تتضمن الخطة تقسيم المحافظة إلى ١١ قاطعا يتم فيها نشر ١٢ ألف من قوات الشرطة والجيش والأجهزة التابعة للشرطة من مرور ودفاع مدني واستخبارات وامن، كما سيتم ولأول مرة نشر سرية دبابات في مداخل المدينة ووسطها، فضلا عن طيران عراقي أمريكي مشترك سيغطي سماء المدينة خلال أيام الزيارة."

وتابع جودت أن "الخطة تتضمن أيضا نشر سرية من القناصة في ٦٤ مرصدا ما بين الحرمين، الذي سيشهد تواجدا مكثفا للزوار، إضافة إلى نشر قوة من الجيش والمغاوير وفوج مكافحة الشغب في المنطقة المحيطة به."

وأشار إلى أنه سيتم نشر قوات في خندقي المدينة الشمالي والجنوبي، إضافة إلى نشر القوة النهرية في منطقة الرزازة (٢٥كم غرب كربلاء)، ونهر الهندية (٢٠كم شرق كربلاء).

ولفت إلى أنه سيكون هنالك قوة طوارئ احتياطية قوامها ثلاثة آلاف، تكون جاهزة وعلى أهبة الاستعداد في حالات الطوارئ.

المسؤولون الامريكيون يدفعون نظراءهم العراقيين لاتخاذ قراراتهم

واشنطن/ الوكالات

قالت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر الخميس، إن الهدف الان بالنسبة للولايات المتحدة هو الدفع باتجاه "حلول عراقية" للمشكلات العراقية، مشيرة إلى انه منذ ان اعلن الرئيس بوش عن عزمه تغيير المسار في العراق برفع حجم القوات وتنفيذ استراتيجية جديدة، بدأ مسؤولون أمريكيون عسكريون وديبلوماسيون بانتقالتهم السياسية الهادئة.

وأضافت الصحيفة "بعد جهود فاشلة لا تحصى لدفع العراقيين نحو اهداف مختلفة في المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، قرر الاميركيون ترك العراقيين يتولون العمل على بعض الامور بانفسهم."

وأوضحت أنه ابتداء من الجنرال ديفيد بيتريوس والسفير رايان كروكر إلى رجالات الجيش وعمال الاغاثة، يعرب المسؤولون عن ارادتهم في دعم العراقيين ومساعدتهم في بناء قراراتهم الخاصة. وبهذا الصدد، نقلت الصحيفة عن ستيفن فاكان، قائد فريق اعادة اعمار المحافظات العامل مع الجيش الأميركي في الفلوجة، قوله "اننا نحاول العمل مع العراقيين على ايجاد حلول عراقية لمشكلات عراقية."ويقول فاكان: كل عراقي حصته من اقتصاد البلد، سيمرر العراق تشريعا لتقاسم العائدات النفطية بين العراقيين."

وأضاف أن "العراقيين يخططون لعقد انتخابات في المحافظات في وقت لاحق من هذا العام، وستجري الحكومة اصلاحات على قانون اجتثاث البعث، وبناء عملية عادلة للنظر في تعديلات على دستور العراق."

وأوضح "على الرغم من تحقيق بعض التقدم وان بعض التشريعات ابتدأت تشق طريقها ببطء في البرلمان، الا ان اية نقطة من النقاط الاساسية لم تتحقق حتى الآن.. فضلا عن ان حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لم تتولَ كامل المسؤولية الأمنية في المحافظات الـ١٨ كما كان بوش يتوقع."

ووصلت اعداد المحافظات التي تقع تحت السيطرة العراقية إلى ٩ بتسليم القوات البريطانية مسؤولية البصرة إلى السلطات العراقية، حسب الصحيفة.

وفي ايضاحهم لهذا الوضع، اشار مسؤولون أمريكيون إلى اقتضاء الضرورة واثنوا على الابداع العراقي في ايجاد سبل مختلفة للوصول إلى الاهداف نفسها. وكثيرا ما لاحظ كروكر ان العراقيين وجدوا الطريق إلى توزيع العائدات النفطية من دون وضع قوانين لتنظيمها، كما ان بعثيين سابقين استعادوا وظائفهم الحكومية.. فضلا عن ذلك، تشكلت ادارات محلية للمحافظات. بعضها جاء من طريق انتخاب وبعضها لم ينتخب. وهي تزاول اعمالها الان.

وقال كروكر في لقاء معه إن العراقيين "في مستوى يمكنهم من تنفيذ مقارباتهم الخاصة بهم والحصول على النتائج المطلوبة." مضيفا أن "استعدادنا، كما اعتقد، يتزايد للقول ان الامور ستتم على وفق الشروط العراقية، التي نميز جزءا منها وجزء اخر يبين لنا ما كان علينا فعله على مدى السنوات الخمس الماضية."وأشارت الصحيفة إلى ان الجيش الأمريكي اثنى على حكومة المالكي لاعترافها عدم استعدادها الان على ضبط الأمن في الكثير من مناطق العراق، وفي الوقت نفسه رفضها العنف المتواصل في البصرة والكثير من مناطق الجنوب بوصفه مشكل عراقي بالدرجة الاساس.

وكان قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال ديفيد بيتريوس، قال في اواخر العام الماضي ان هناك تحديات لا تحصى في المجال الامني في البصرة، وهناك حلولا عراقية بدات تظهر للتعامل مع بعض تلك القضايا.

وتعلق الصحيفة بقولها إنه بالنسبة لبعض المراقبين فإن هذه المقاربة تؤشر واقعية جديدة من جانب واشنطن، واعترف بأنه على مدى سنوات طويلة لم تفعل الخطط الفخمة، التي صيغت في الولايات المتحدة، فعلها في العراق. الا ان آخرين يرون ان عبارة "حلول عراقية" تنطوي على رغبة أمريكية متهكمة في اغماض عينيها عن العنف الطائفي والسياسي وتغطية المشكلات بالاموال المبالغ بها اذا كان ثمن ذلك اخراج الولايات المتحدة من العراق.

الا ان مسؤولين أمريكيين يدفعون باتجاه فكرة الحلول العراقية لاسباب كثيرة، كما تقول سارا سيوول، مديرة مركز سياسات حقوق الانسان في جامعة هارفرد التي كانت تتولى منصبا في البنتاغون في عهد كلنتون.

وتعتقد سيوول ان "في حين يتبنى الجنرال بيتريوس مفهوم "الواقعية"، الا ان ادارة بوش توصلت مؤخرا إلى هذه الصيغة التي تخرجها من اليأس. الذي كان سببه فشل جهودها على مدى السنوات الماضية.

اعتقل في الحويجة واعترف بمسؤوليته عن عدد من الهجمات الدموية

(ملا جاسم) يكشف ملاذات القاعدة ومصادر تمويلها

بغداد / المدى

قال الجيش الأمريكي في العراق، الخميس، إنه تم التعرف على عضو في تنظيم القاعدة سبق اعتقاله منذ إسبوعين، ويزعم إنه يتلقى تمويلا لعملياته من سوريا واتهمه الجيش بأن له "علاقات عديدة" مع قوات الأمن العراقية، وبأنه يحصل منهم على المعلومات عن القوات المتعددة تسهل له عملياته ضدها.

واوضح بيان اصدره الجيش الأمريكي الخميس أن "قوات التحالف تعرفت على عضو في تنظيم القاعدة تم اعتقاله خلال عملية جرت بتاريخ ٢٩ كانون الأول الماضي، وهو المدعو جاسم محمد.. الملقب أيضا باسم (الملا جاسم)."

واضاف البيان "يعتقد بأن (جاسم) يتزعم خلية إرهابية في الحويجة، وبأنه مساعد مقرب لـ (أبو حارث) وهو زعيم سابق للقاعدة في مدينة كركوك، والذي قتل أثناء عملية لقوات التحالف بتاريخ (٢١) تشرين الثاني الماضي"، مشيرا إلى أنه يشتبه في أن جاسم "يقوم بتسهيل توفير الأسلحة والتدريب، وإعطاء التوجيهات للهجمات بواسطة العبوات الناسفة."

وتابع قائلا "يشتبه في أن (جاسم) منسق لعدة هجمات ضد قوات التحالف والشرطة العراقية، من ضمنها الهجوم بسيارة مفخخة، بتاريخ (١١) كانون الأول الماضي، والتي أدت إلى استشهاد عشرة مواطنين عراقيين وإثنين من رجال الشرطة العراقية."

ومضى بيان الجيش الأمريكي يقول "يزعم جاسم أنه تلقى تمويل العمليات من سوريا، وهي إحدى الملاذات الآمنة لديه."

وذكر أن التقارير " اشارت إلى أن لديه (الملا جاسم) تاريخا بعمليات الاستجواب والتعذيب، وكذلك ارتباطه بمعسكر تدريب تابع لأنصار السنة في الحويجة، والذي كان يستخدم لقتل وتعذيب الناس."

واضاف البيان الأمريكي أن " المعلومات الإستخبارية اشارت إلى أن جاسم مرتبط بمجاميع أخرى من (تنظيمي) أنصار السنة والقاعدة، والتي تنفذ عمليات إنتحارية وهجمات بالسيارات المفخخة ضد قوات التحالف والقوات العراقية."

ولفت إلى أن الملا جاسم "يمتلك علاقات عديدة مع قوات الأمن العراقية، الذين يساعدونه بتسهيل عملياته عن طريق توفير المعلومات عن تواجد قوات التحالف في المنطقة" التي ينوي مهاجمتها. مشيرا إلى أنه " ارسل ثلاثة إرهابيين أجانب إلى زعيم شبكة (القاعدة) في بغداد لاستخدامهم في العمليات الإنتحارية، كما يدعي دعمه للعمليات الإجرامية في العاصمة."

ونقل البيان عن المتحدث باسم القوات المتعددة الجنسية الرائد وينفيلد دانيلسون، قوله "كان جاسم إرهابيا خطيرا عندما كان طليقا ، ولم يعد (الآن) جزء من شبكات (القاعدة) في العراق."

وكان مصدر مسؤول في شرطة مدينة كركوك قال إن قوة أمريكية " اعتقلت، يوم (٣٠) كانون الأول الماضي، قياديا بارزا في تنظيم القاعدة في عملية دهم وتفتيش واسعة جرت في قضاء الحويجة."

واوضح المصدر أن "القيادي" المشار إليه "يدعى جاسم محمد علي، ويلقب بـ (الملا جاسم) أو محمد عيسى"، مشيرا إلى أنه "من المطلوبين للقوات الأمنية، ومسؤول عن عدة جرائم ضد المواطنين الأبرياء."

هيومن رايتس ووتش تدعو مجلس النواب الى اصدار تشريع ينهي انفلات الشركات الامنية في العراق

بغداد/ المدى

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش مجلس النواب الى العمل على اصدار تشريع يهدف إلى إنهاء حالة إفلات المتعاقدين الأجانب من القطاع الخاص من العقاب مطالبة السلطات الامريكية بمقاضاة المتعاقدين الأمنيين الأميركيين في محاكم أميركية إذا ارتكبوا جرائم ضد المدنيين العراقيين.

وطالب متحدث باسم المنظمة في بيان البرلمان العراقي بالموافقة على قانون يبطل الأمر رقم ١٧ لسلطة الائتلاف الامريكية الذي يمنح المتعاقدين الأجانب وموظفيهم من غير العراقيين الحصانة ضد الملاحقة الجنائية العراقية.

وقالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش على لسان المتحدثة المشرعين العراقيين بضمان الموافقة العاجلة على هذا القانون مشيرة الى ان مقتل ١٧ مدنياً عراقياً على يد عاملين بالشركة الأمنية بلاكووتر في ١٦ أيلول قد جذب انتباه المجتمع الدولي إلى غياب المحاسبة على الجرائم المرتكبة من قبل المتعاقدين الأمنيين في العراق.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن الموافقة على مشروع القانون كفيلة بالإسهام في جهود محاسبة الشركات الأمنية على ارتكاب الانتهاكات في المستقبل.

ولفتت ليا الى ان قرابة ٤٨٠٠٠ موظف يعملون لدى المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص يعمل في العراق.

ودعت هيومن رايتس ووتش الحكومة الأميركية إلى مقاضاة المتعاقدين الأمنيين الأميركيين في محاكم أميركية إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم ضد المدنيين العراقيين.

واوضحت انه بموجب القانون الأميركي الحالي فان المتعاقدين من القطاع الخاص الذين يتعاونون مع وزارة الدفاع "أو يدعمون مهام وزارة الدفاع" يمكن مقاضاتهم بموجب قانون الاختصاص القضائي الخارجي، لكن حسب قول هيومن رايتس ووتش، يوجد غياب للمراقبة والتنفيذ – بالنسبة لهذا القانون –على نحو مخيب للآمال.

وقالت سارة ليا ويتسن "بحماية واشنطن للمتعاقدين من الملاحقة الجنائية محلياً فهي تتحمل مسؤولية مقاضاة المتعاقدين في المحاكم الأميركية إذا كانوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة في العراق".

واعتبرت المتحدثة ان متعاقدي القطاع الخاص المستخدمين من وزارة الخارجية الأميركية للعمل في العراق –بمن فيهم شركة بلاك-ووتر التي تورطت في واقعة إطلاق النار في أيلول – "يدعمون مهام وزارة الدفاع" ويمكن مقاضاتهم بموجب قانون الاختصاص القضائي الخارجي، لكن حسب قول هيومن رايتس ووتش، يوجد غياب للمراقبة والتنفيذ – بالنسبة لهذا القانون –على نحو مخيب للآمال.

وقالت سارة ليا ويتسن "بحماية واشنطن للمتعاقدين من الملاحقة الجنائية محلياً فهي تتحمل مسؤولية مقاضاة المتعاقدين في المحاكم الأميركية إذا كانوا مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة في العراق".

في ذكرى تأسيسها السادس والثمانين

الشرطة العراقية.. تحديات كبيرة في مواجهة الارهاب والعناصر الفاسدة

بغداد / اصوات العراق

احتفلت قوات الشرطة، الأربعاء، بذكرى تأسيسها السادسة والثمانين. وواجهت الشرطة خلال هذه الفترة من تاريخها تحديات كبيرة، ولا سيما في السنوات الأخيرة بعد سقوط النظام السابق. وما تزال آراء المسؤولين والمحللين والمواطنين تتباين حول أداء هذه القوات ودورها وولائها الوطني.

قال مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية "إن "عدد منتسبي الوزارة بلغ سبعة أضعاف ما كان عليه في عهد النظام السابق، حيث كان عددهم ٦٠ ألف شرطي، بينما وصل حتى نهاية العام الماضي ٢٠٠٧ إلى ٤٢٠ ألف من المنتسبين موزعين على مديريات ومؤسسات الوزارة."

وأضاف اللواء عبد الكريم خلف أن "عدد المخافر الحدودية وصل إلى ٥٨٠ مخفرا بعد ما كان ١٦٨ مخفرا في عهد النظام السابق، وبلغ عدد إفراد شرطة الحدود ٤٠ ألف شرطي موزعين على طول الحدود العراقية مع دول الجوار، ومن المؤمل أن يصل عدد المخافر الحدودية إلى ٨٠٠ مخفر خلال العام الحالي ٢٠٠٨"

و تأسست قوة الشرطة في بادئ أمرها من صفوف المشاة والخيالة والهجانة في الجيش العراقي. وبعد تأسيس الحكم الوطني في عام١٩٢١ أصدرت وزارة الداخلية آمرا في التاسع من كانون الثاني من عام ١٩٢٢ بتشكيل قوة من الشرطة، وكانت أول نواة للشرطة العراقية.

وفي عام ١٩٢٢ عين لأول مرة مدير شرطة لكل لواء من ألوية الشرطة العراقية مع عدد من المعاونين له وكان التعاون متواصلا بين الضباط العراقيين والبريطانيين بشأن تدريب القوة وتعيين واجباتها وتحديد مسؤولياتها حتى عام ١٩٢٧, بعدها أخذت الأعمال الإدارية والتنفيذية تنتقل تدريجيا إلى أيدي الضباط العراقيين. وبعد معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا انتقلت المسؤولية التنفيذية بكاملها إلى أيدي الضباط العراقيين، بينما كان عدد من الضباط البريطانيين في سلك الشرطة العراقية انحصرت أعمالهم على النواحي الاستشارية والتفتيشية.

وفي إطار الانجازات التي حققتها الوزارة بعد تسلم الوزير الحالي جواد البولاني منتصف العام ٢٠٠٦ قال خلف إن "الوزارة أنشأت قيادة الشرطة الوطنية، وهي الحد الفاصل بين الجيش والشرطة، وتسليحها يقل عن تسليح الجيش، ويفوق قدرات الشرطة المحلية وغيرها من مؤسسات الشرطة، والشرطة الوطنية قادرة على المشاركة في عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث الطبيعية."

وأضاف "أن الوزارة عملت خلال السنة الماضية على إدخال التقنيات الحديثة والمتطورة اللازمة في أجهزة الشرطة ومنها أجهزة الكشف عن المتفجرات ومعالجتها ومكافحتها، والتي أثبتت كفاءتها خلال السنة الماضية."

وقال أيضا "إن الوزارة أسست أفضل معمل جنائي في العالم بالتنسيق مع الشرطة البريطانية، حيث يحتوي المعمل على خمسة أنواع من الأشعة، الأمر الذي جعل الوزارة لا تحتاج إلى استخدام الوسائل اليدوية في التحقيقات والأدلة الجنائية." مشيرا إلى أن "المعمل دخل الخدمة منذ أشهر."

وحول عملية التسليح قال خلف "ان لدى الوزارة عقدين وفق نظام FMS وهو نظام دعم أمريكي مع عدد كبير من الدول من ضمنها العراق، ومن المؤمل أن تزود الداخلية العراقية بـ١٦٠٠ عجلة بين مدرعة وعادية، وعقد أخر مع الصين لشراء ١١٠ آلاف بندقية و٢٢ ألف رشاشة (بي كي سي) وملايين الإطلاقات. وإن هذه الأسلحة وصلت العراق فعلا."

وأوضح "أن تطور الأجهزة الأمنية من حيث التسليح والتدريب يساعد على دعم الوزارة في تسلم الملفات الأمنية من الجيش العراقي في المحافظات والمدن."

وحول تطهير الوزارة من العناصر الفاسدة وغير الكفوءة، أوضح خلف "أن الوزارة طردت ١٥ ألف من منتسبيها في حزيران العام ٢٠٠٦ وهم من المتورطين بأعمال جنائية وخروقات لحقوق الإنسان ومن غير الكفوئيين وغير المنضبطين."

وكان وزير الداخلية جواد البولاني أعلن في مؤتمر صحفي مع وزير الدفاع عبد القادر العبيدي عقده ببغداد خلال أيام عيد الأضحى الماضي أن وزارته استبعدت أكثر من١٥ ألف منتسب أما بالاستقالة أو الطرد أو الإقالة إضافة إلى استبعاد ٩٥ ضابطا من الوزارة بسبب الولاء الحزبي وليس الوطني، فضلا عن إعلانه (وزير الداخلية) عن القرار بضم ٢٠٪ من عدد مجاميع (الصحوة) وعلى الوزارات الأخرى استيعاب الباقي منهم.بينما قال نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي إن "أداء قوات وزارة الداخلية خلال الفترات الماضية يتراوح بين الايجابي والسلبي، لكن المتتبع لما يجري في هذه الوزارة يرى أن هناك تحسنا واضحا في أداء منتسبيها."

وأضاف عبد الكريم السامرائي "لا تزال الكثير من الخروقات موجودة في قوات وزارة الداخلية، وما تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة ليكون أداؤها ايجابيا لا تشوبه شائبة، خاصة ما تزال هناك تصرفات طائفية للكثير من منتسبي هذه الوزارة خصوصاً على مستوى المراتب، وهذا الأمر واضح لكن لا احد ينكر التحسن الذي حصل."

ولفت إلى الجهود التي بذلها وزير الداخلية من خلال تطهير الوزارة من بعض العناصر المفسدة ومعالجة الفساد الإداري فيها، مشيرا أنه كان هناك "الآلاف من الأسماء الوهمية التي تستلم الرواتب من وزارة الداخلية ، إضافة إلى معالجة الكثير من الإشكالات في عمل الوزارة لكن ما زال هناك الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود كما ذكرت."

وأوضح السامرائي أن "لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب تتابع مع الوزارة الكثير من المعاملات لبعض المنتسبين الذين يرغبون بالعودة إلى الوزارة، ولكن عمل اللجنة رقابي وليس تنفيذياً. ومع ذلك هناك تحسن في أداء بعض الوحدات مع وجود بعض العناصر التي ينبغي إن تعمل الوزارة على إخراجها منها." معرباً عن أمله أن يكون العام ٢٠٠٨ عام خير على المؤسسة الأمنية العراقية.

وفيما يخص تجهيز وزارة الداخلية بالأسلحة والمعدات القتالية، قال السامرائي " لا يزال التسليح في بدايته وغير كاف وأقل من مستوى الطموح وان المليشيات والعناصر الإرهابية مجهزة بأسلحة أكثر من الأجهزة الأمنية في الغالب، وتعتبر تلك مشكلة، لكننا نأمل أن تحل قريبا ، وان تتحمل الحكومة مسؤوليتها في تجهيز القوات العراقية بالتعاون مع القوات متعددة الجنسية ، موضحا أن" هناك الكثير من التحفظات على صيغة العقود وما شاكل ذلك بالنسبة للتجهيز، وستحل هذه المشكلة."

من جهته قال الخبير الأمني اللواء المتقاعد عدنان حسين"اعتقد أن وزارة الداخلية مخترقة فإذا تحدثنا عن (الولاءات) فهي خروقات، وإذا ذكرنا (الفساد) الإداري والمالي نذكر خروقات، وإذا تحدثنا عن الأداء وتعامل قوات الشرطة مع المواطن نتحدث أيضاعن خروقات."

وأردف "لكن يمكن القول إن الجهود التي يبذلها وزير الداخلية في تقويم قوات الداخلية في اجتثاث العناصر المسيئة جيدة وتحتاج إلى بذل المزيد ليتبادل المواطن مع القوات الأمنية الاحترام والتعاون، فهي مسألة ثقة متبادلة بين الطرفين".

وعن رأيه بنوع الأسلحة التي تستخدمه قوات الشرطة ،قال حسين"لا يمكن مقارنة الأسلحة التي يستخدمها (الإرهابيون) الحديثة والمتنوعة مع أسلحة قوات الشرطة التقليدية المتمثلة بالعربات في نقل الأشخاص وبعض الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه القوات أسلحة حديثة فيها تقنية تمكن رجل الأمن من أداء واجبه بأحدث الأسلحة من ضمنها الطائرات، لان معركة البلاد الآن وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية هي معركة داخلية".

وأضاف"لا يمكن الاعتماد على القوات متعددة الجنسية فيما إذا تعرضت قوات الأمن العراقية إلى هجوم بالقاذفات أو بالصواريخ أو الهاونات، وليعتمد رجل الأمن على ما يمتلكه من حس أمني ومسؤولية ملقاة على عاتقه من مرؤوسيه".

وقال"لا أرى حلاً للوضع الأمني ألان في الأفق إذا ما استمرت عملية التسليح البطيئة وعلى الوزارة (الداخلية) أن تسعى بعيداً عن القوات متعددة الجنسية في عملية تجهيز قواتها، إضافة إلى الاستمرار بإدخال عناصر الشرطة في الدورات التدريبية على القتال من جانب وعلى كيفية التعامل مع المواطنين وفق معايير حقوق الإنسان من جانب آخر."

وفي ذات السياق قالت ميسم ناصر موظفة "إن الشرطة اليوم بحاجة إلى إعادة تنظيم وإعادة فرز لأنها باتت مخترقة"

لكنها استدركت "ما موجود اليوم من مواقف الشرطة لا ينكر وهي تواجه تحديا حقيقيا في ممارسة دورها."

وأضافت "أن الشرطة اليوم اختلفت تماما عما كانت عليه في الأمس قبل سقوط النظام وبدت اليوم أكثر تفهما وأكثر استيعابا لدورها"